

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وغيره وقدمه في الفروع والمستوعب والخلاصة والرعايتين والحاويين وغيرهم وجزم به في الهداية فيما إذا كان على جرحه نجاسة تضره إزالتها وعند أبي الخطاب عليه إعادة يعني إذا تيمم للنجاسة لعدم الماء وهو رواية عن أحمد وذكر في الكافي قول أبي الخطاب ثم قال وقيل في إعادة روايتان وعنه يعيد في المسألتين وعنه يعيد في الحضر وأطلق إعادة مطلقا وعدمها مطلقا في الفائق .

تنبيه قال في المحرر وإذا لم يجد من يبدنه نجاسة ماء تيمم لها فإن عدم التراب صلى وفي إعادة روايتان فإن قلنا يعيد فهل يعيد إذا تيمم لها على وجهين انتهى والصحيح عدم إعادة قال المجد نص عليه وشهره الناظم وصحه في تصحيح المحرر وبتخاذ عدم الماء والتراب .

قال بن تميم الخلاف في إعادة هنا فرع على القول بوجوب إعادة إذا صلى بنجاسة لا يقدر على إزالتها من غير تيمم ذكره بعض أصحابنا وقال بعضهم لا يتيمم لنجاسة أصلا بل يصلي على حسب حاله وفي إعادة روايتان وقال بن عبيدان بعد أن حكى الخلاف في إعادة إذا تيمم للنجاسة لعدم الماء وصلى هذان الوجهان فرع على رواية إيجاب إعادة على من صلى بالنجاسة عاجزا عن إزالتها وعن التيمم لها فأما إذا قلنا لا إعادة هناك فلا إعادة مع التيمم وجهها واحدا انتهى .

تنبيه مفهوم قوله ويجوز التيمم لجميع الأحداث والنجاسة على جرح أنه لا يجوز التيمم للنجاسة على ثوبه وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب وقال بن عقيل متى قلنا يجرئ ذلك أسفل الخف والحذاء من النجاسة بالأرض فقد دخل الجامد في غير البدن قال في الرعاية وقيل يجوز ذلك وهو يعيد قال بن عبيدان أراد بذلك قول بن عقيل قال في الفروع وحكى قوله انتهى